

مشاكل وصعوبات تواجه المشروعات الصغيرة في بيئة الأعمال في ليبيا د. محمد فرج حمدأ. عبدالعزيز امنيسي جامعة الزاوية وزارة الحكم المحلي

ملخص الدراسة

هدف الدراسة هو التركيز على المشاكل والصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة في بيئة الأعمال الليبية؛ لأجل اختبار فرضيتي الدراسة. اعتمدت الدراسة على صحيفة استبيان وزعت على أصحاب المشروعات الصغيرة في مدن مصراتة، زليتن، طرابلس، الزاوية، غريان. فرضيتنا الدراسة صيغت بالصورة العدمية كالآتي: لا تساهم المشروعات الصغيرة العاملة في بيئة الأعمال في ليبيا مساهمة إيجابية في الاقتصاد المحلي، لا توجد مشاكل وصعوبات تواجه المشروعات الصغيرة العاملة في بيئة الأعمال في ليبيا. أكدت الدراسة على أهمية المشروعات الصغيرة وكذلك تحسست الدراسة بعض المشاكل والصعوبات التي تصطدم بها المشروعات الصغيرة في مراحل نموها المختلفة، ومنها تتجنب المصارف في ليبيا تمويل المشروعات الصغيرة، قصور في دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة من هذه المشاريع وصعوبة توفير الضمانات الكافية التي تطلبها المصارف. استنادا إلى جملة نتائج الدراسة، تقترح الدراسة بعض السبل التي من شأنها مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة وكذلك الجهات المهتمة بنشاط هذه المشروعات في حل، أو تخفيف حدة، مشاكل وصعوبات تواجه المشروعات الصغيرة في بيئة الأعمال في ليبيا، أهمها: إنشاء مؤسسة حكومية تكون مهمتها المساعدة على إنشاء وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة، على المصارف التجارية وباقي المؤسسات التمويلية في البلاد المساعدة على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة بالحجم والوقت المناسبين لضمان بقاء ونمو وانتشار هذا النوع من المشاريع وذلك لأهميته للاقتصاد الليبي، ومحاربة البيروقراطية وطول الإجراءات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة خاصة عند طلبها تمويل من المؤسسات المانحة.

مقدمة

لا يخفى على كثيرين الدور الإيجابي للمشروعات الاقتصادية صغيرة الحجم في تحريك عجلة الاقتصاد، سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أم في الدول النامية. هذه الإيجابية جاءت من مساهمة هذا النوع من المشروعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد في جميع مراحلها المختلفة. تؤكد كثير من الدراسات: كدراسة مفتاح (2008)، على أن للمشروعات الصغيرة قدرة على امتصاص البطالة من

خلال الخلق المستمر لفرص عمل أمام الباحثين عنها، فتكوين مشروع صغير لا يحتاج لرأس مال كبير مثل الذي يحتاجه إنشاء المشروع الكبير، ففي جمهورية مصر العربية وحدها يباشر تسعة وثلاثون ألف مشروع جديد بين متوسط وصغير أعماله سنوياً⁽¹⁾. هذه المشروعات تعد أيضاً حاضنة مهمة للعمالة نصف ماهرة وغير الماهرة، التي في العادة لا تجد لها مكان في المشروعات الكبيرة التي تبحث دائماً عن العامل المسلح بالمعرفة والخبرة. المشروعات الصغيرة في العادة ما تقدم للعمالة نصف ماهرة وغير الماهرة فرصة اكتساب الخبرة عبر الزمن؛ ليكونوا قادرين على إنجاز الأعمال المنوطة بهم كما يلزم، خاصة أن عملياً لا تحتاج إلى استخدام مستويات عالية من التكنولوجيا مقارنة بتلك في المشروعات الأكبر حجماً. ويرى الباحثان أن أهم ما يميز المشروعات الصغيرة هو ضآلة حجم- وربما عدم وجود- مشكلة الوكالة، أو ما يعرف بمشكلة المالك-المدير⁽²⁾. هذه المشكلة تتلخص في أن كبر حجم المشروعات سبب انفصال الملكية عن الإدارة، الأمر الذي عجز معه الملاك عن مراقبة تصرفات الإدارة بصورة كاملة؛ وذلك للتأكد من أن سلوكها يسير في اتجاه مصلحتهم، وعدم القدرة هذا ولّد نوعاً من التعارض بين مصلحة الملاك من جهة ومصلحة الإدارة من جهة أخرى، حيث أنه في كثير من الأحيان ما تتحقق مصلحة المديرين على حساب مصلحة ملاك المشروع Jensen and Meckling, (1976).

1.1 مشكلة الدراسة:

إن خلق الظروف الملائمة للمشروعات الصغيرة هو شرط أساسي، ولو غير كاف، لكي يكون لها نصيب في تحريك عجلة الاقتصاد جنباً إلى جنب مع المشروعات الأكبر حجماً. غير أن كثير من الدراسات في البيئة الليبية وخارجها مثل: دراسة البدري (2006)، دراسة ماجد (2005) ودراسة Pissarides (1999)، أشارت إلى أن المشروعات الصغيرة تواجه جملة من المشاكل والصعوبات

(1) بنك التنمية الصناعية والعمال المصري (2009) المشروعات الصغيرة و المتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري. Retrieved 07.12.2015 from [http://www.idbe-](http://www.idbe-egypt.com/doc/smehttp://www.google.com.ly/url?url=http://www.idbe-)

(2) Sufrani, M. (2011) Determinants of Managerial Compensation in the Libyan Business Context. An Unpublished PhD Thesis Submitted to the University of Gloucestershire, Cheltenham, the United Kingdom.

خلال مراحل حياتها تعوقها لتحقيق الغرض الذي وجدت من اجله. من أهم هذه المشاكل والصعوبات هي منافسة المشروعات الكبيرة وحيازتها على ثقة المؤسسات المالية بدرجة أكبر مما يتوفر للمشروعات الصغيرة. هذا الوضع يعرقل المشروعات الصغيرة ويحد من حصولها على التمويل اللازم لعملياتها. هذه المشكلة وغيرها من المشاكل تجعل من دراسة معوقات نمو وتطور هذا النوع من المشروعات في البيئة الليبية أمراً ملحاً؛ للوقوف على هذه المعوقات وتحليل أسبابها واقتراح حلولاً لها. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين الآتيين:

ما هي المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في بيئة الأعمال في ليبيا؟
ما هي السبل التي تساعد على التغلب على -أو التخفيف من حدة- مشاكل وصعوبات تواجه المشروعات الصغيرة في بيئة الأعمال في ليبيا؟

2.1 أهمية الدراسة:

هذه الدراسة تأتي مكتملة لدراسات أخرى في بيئة الأعمال في ليبيا، وأهميتها تأتي من أن كثرة الدراسات التي تهدف إلى كشف النقاب عن المشاكل والصعوبات التي تعترض طريق نمو وازدهار المشروعات الصغيرة في بيئة الأعمال في ليبيا في مجملها تشكل مشكاة تساعد في إنارة الطريق أمام هذه المشروعات والجهات ذات العلاقة بنشاطها للسير في النهج الذي يوصل المشروعات الصغيرة إلى ما تصبو إليه وهو لعب دور رئيس جنباً إلى جنب مع المشروعات المتوسطة والكبيرة للنهوض بالاقتصاد الليبي الذي تُرسم له ملامح جديدة يُتوقع أن تُعطي فيه مساحة أكبر للمبادرات الفردية والقطاع الخاص عموماً للمشاركة مع المشروعات الحكومية- التي توصف عادة بالكبيرة- في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

3.1 أهداف الدراسة:

من الأهمية السابقة للموضوع يمكن تحديد أهداف الدراسة في الآتي:
تسليط ضوء على الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في بيئة الأعمال في ليبيا.
معرفة مشاكل وصعوبات تواجه المشروعات الصغيرة في بيئة الأعمال في ليبيا.
اقتراح سبل من شأنها المساعدة في التغلب على- أو تخفيف حدة- مشاكل وصعوبات تواجه المشروعات الصغيرة في بيئة الأعمال في ليبيا.

4.1 فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضيتين صيغتا بالصورة العدمية والبديلة على التوالي كالآتي:

(أ) المساهمة الإيجابية للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد المحلي.

H01: لا تساهم المشروعات الصغيرة العاملة في بيئة الأعمال في ليبيا مساهمة إيجابية في الاقتصاد الليبي.

H11: تساهم المشروعات الصغيرة العاملة في بيئة الأعمال في ليبيا مساهمة إيجابية في الاقتصاد الليبي.

(ب) مشاكل وصعوبات تواجه المشروعات الصغيرة في بيئة الأعمال في ليبيا.

H02: لا توجد مشاكل وصعوبات تواجه المشروعات الصغيرة العاملة في بيئة الأعمال في ليبيا.

H12: توجد مشاكل وصعوبات تواجه المشروعات الصغيرة في بيئة الأعمال في ليبيا.

5.1 منهجية الدراسة:

هذه الدراسة من النوع الاستكشافي؛ لذلك أُسس لموضوع الدراسة باستقراء أدب التمويل والأدب الإداري فيما يخص المشروعات الصغيرة من حيث: تعريفها، مساهماتها الإيجابية في الاقتصاد، وأهم المشاكل التي تواجهها، وذلك لتأطير الدراسة نظريا. هذا الاستقراء فسح المجال لتصميم استمارة استبيان كانت هي الوسيلة الوحيدة لجمع بيانات الجانب العملي للدراسة. بعد تنظيم وتبويب البيانات المجمعة أجريت عليها بعض الاختبارات الإحصائية التي تسمح بتفسير النتائج المحصلة في ضوء أدب التمويل والأدب الإداري ومن ثم قبول أو رفض فرضيتي الدراسة. بعض المقترحات قدمت بعد استعراض جملة النتائج.

6.1 تقسيمات الدراسة:

القسم اللاحق من الدراسة قُسم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، أُفرد الأول منها للتعريف بالمشروعات الصغيرة وأهم مساهماتها الإيجابية في الاقتصاد، واختُيم الجزء باستعراض أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه- في العادة- هذه النوع من المشروعات في مختلف مراحل حياتها. الجزء الثاني خصص لعرض البيانات المجمعة بواسطة صحف الاستبيان الموزعة على المشاركين في الدراسة ثم تحليل تلك البيانات لاختبار فرضيتي الدراسة. الجزء الأخير تُرك لاستعراض النتائج المستخلصة من تحليل البيانات واقترح ما يساعد المشروعات الصغيرة والجهات ذات العلاقة بنشاطها في حل- أو على الأقل التخفيف من حدة- مشاكل وصعوبات تواجهها المشروعات الصغيرة العاملة في بيئة الأعمال في ليبيا.

2- الإطار النظري:

1.2 ماهية المشروعات الصغيرة:

قد يكون من الصعب تقديم تعريف للمشروعات الصغيرة لا يرقى إليه النقد، لأن حجم المشروع الصغير يختلف من بلد إلى بلد ومن اقتصاد لآخر. وفي هذا السياق يوافق الباحثان مفتاح (2008) في أن التعريف الذي قدمه البدري (2006) للمشروعات الصغيرة يشمل صفات عديدة للمشروعات الصغيرة، وليس ببعيد عن تعريف البدري، يقدم الباحثان التعريف التالي تمييزاً للمشروعات الصغيرة عن المشروعات الأكبر حجماً في بيئة الأعمال اللببية:

"المشروع الصغير في الغالب هو مشروع فردي أو عائلي الملكية والإدارة، هدفه الرئيس الربح المادي في المدى القصير، يبدأ حياته برأس مال ذاتي التمويل أقل من مليون دينار ليبي، بسيط الهيكل التنظيمي، يستخدم مستوى تكنولوجي غير معقد، يستغل موارد محلية، يُشغّل حجم من الموارد البشرية أقل من تسعة عمال يوصفون في العادة بغير المهرة، طابع مبيعاته متذبذب، حجم إنتاجه قليل نسبياً، يُسوَّق إنتاجه محلياً، نصيبه من السوق محدود وقدرته على التوسع والتطوير منخفضة".

يؤكد الباحثان أن تعريفهما السابق خاص بالبيئة اللببية، أي أنه قد لا يكون صالحاً في اقتصادات أخرى. الباحثان أيضاً يعتقدان في أن التعريف تناول أهم خصائص المشروعات الصغيرة وأنه يُميّز هذه المشروعات باثنتي عشرة صفة، حيث أن المشروعات الصغيرة في الغالب هي مشروعات:

1- ذات طابع إداري فردي أو عائلي، ما يساعد على التغلب على مشكلة الوكالة أو اختلاف المصالح بين مالك أو ملاك المشروع في يد، وإدارة ذلك المشروع في اليد الأخرى. غير أنه من جهة أخرى، هذا النوع من الإدارة يكرس دكتاتورية رب العمل وتدخله في كل كبيرة وصغيرة وعدم تفويضه السلطة لذوي التخصص.

2- الهدف الذي تسعى إليه المشروعات الصغيرة هو الربح المادي، فهذه المشروعات في العادة ما تتم أكثر بتعظيم ثرواتها في المدى القصير Short-Run Performance، ما يعني عدم عنايتها بالبرامج ذات المردود الاجتماعي مثل: جهود التوعية حول مرض ما، حملات مكافحة المخدرات والتدخين، التي وإن كانت تتعارض مع هدف تعظيم ثروة الملاك في المدى القصير، كما يجادل هندي (1996)، إلا أن هذا التعارض يزول في المدى الطويل، وأصبح الإنفاق على مثل هذه البرامج من أهم معايير قياس نجاح المنظمات الاقتصادية.

3- أحد أهم أسباب انتشار المشروعات الصغيرة هو صغر حجم رأس مالها في بداية حياتها، والذي في غالب الأحيان هو رأس مال ذاتي لا يتجاوز المليون دينار ليبي، كما يجادل بذلك بوفرنه (2006)؛ وقد يعزى صغر حجم رأس المال هذا إلى أن المصارف وباقي المؤسسات المانحة، كما يجادل التواتي وآخرون (2013)، تتجنب تمويل المشروعات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطرها الذي يسببه ارتفاع احتمالية عجز هذه المشروعات عن سداد التزاماتها.

4- الهيكل التنظيمي للمشروعات الصغيرة غير معقد، لذلك تكون نظم المعلومات فيها في العادة بسيطة لتتماشى ونظم اتخاذها لقراراتها.

5- المشاريع التي توصف عملياتها بالمعقدة تحتاج في العادة إلى مستويات تكنولوجيا متطورة ومعقدة وهذه المستويات من التقنية تتطلب مبالغ كبيرة، وحيث إن هذا لا يتأتى للمشروعات الصغيرة فإن نشاطاتها تستخدم مستويات بسيطة من التكنولوجيا وهو ما يقدر يفسر سرعة انتشارها وتوزعها في أغلب مناطق البلد الواحد.

6- هناك وجه آخر لبساطة عمليات المشروعات الصغيرة وهو اعتمادها بشكل كبير على الموارد المحلية، وأهم إيجابيات هذا الاعتماد هو المحافظة على ما للبلد من نقد أجنبي، وبالتالي تحقيق وفر في التكاليف يقود بالنهاية إلى إنتاج سلع بأسعار منخفضة.

7- أحد أهم معايير التفرقة بين المشاريع الاقتصادية هو حجم العنصر البشري المستخدم لدى المشروع، فعمليات المشروعات الكبيرة تتطلب في العادة تشغيل عددا كبيرا من العمالة والتي غالبا ما يوصف أغلبهم بالمهارة والتسلح بالخبرة في مجال الصناعة؛ لذلك فالمشروعات الكبيرة تحرص على أن تدفع بسخاء لهذه النوعية من الموارد البشرية لحثهم على العمل لديها أو للبقاء في العمل لديها أو الاثنان معا (Suffrani, 2011). هذه الصورة في المشروعات الصغيرة بالكيفية نفسها غير متوفرة، فهي تستخدم عدد قليل من العمال لا يصل إلى 10 عمال، الذين في العادة ما ينقص أغلبهم- إن لم يكن جميعهم- المهارة والخبرة في مجال النشاط، ثم سرعان ما يكونوا قادرين على إنجاز المطلوب في وقت ليس بالطويل بسبب بساطة العمليات.

8- نمط مبيعات المشروعات الصغيرة يتذبذب صعودا وهبوطا؛ ما يجعلها في موقف أضعف مقارنة بتلك الكبيرة عند طلب تمويل من المؤسسات المانحة. وهذا، كما ذكر آنفا، سببا يزيد من احتمالية وقوع هذه المشروعات في مأزق عدم القدرة على سداد ما عليها من التزامات. ويربط هذه المجادلة مع

نتيجة لدراسة التواتي وآخرون (2003) يمكن أن تكون زيادة الاحتمالية هذه سببا في تعزيز حالة التردد لدى المانحين عن تقديم الأموال اللازمة لعمليات المشروعات الصغيرة.

9- لانشغالها بتعظيم الربح في المدى القصير، ونظرا لصغر حجم رأسمالها، يوصف حجم إنتاج المشروعات الصغيرة بأنه صغير. صغر حجم الإنتاج يوفر لهذه المشاريع ميزة انخفاض قيمة تكاليف التخزين لفترات طويلة من جهة، ولكن من جهة أخرى يُضَيِّعُ عليها فرصة الاستفادة من وفورات الإنتاج بكميات كبيرة.

10- يمثل السوق المحلي الحاضنة الرئيسة لمخرجات المشروعات الصغيرة، لذلك فهي في تكامل مع المشروعات الاقتصادية المتوسطة والكبيرة، فمخرجات المشروعات الصغيرة هي مدخلات لعمليات إنتاجية لمشروعات أكبر حجما. اهتمام المشروعات الصغيرة بالسوق المحلي أعطاها- إلى حد كبير- ميزة الانتشار الجغرافي والتوزيع العادل للأنشطة.

11- يواجه المشروع الصغير منافسة شديدة من المشروع المتوسط والكبير، لذلك فحصة المشروعات الصغيرة، الموصوفة أساسا بصغر رأس مالها ومحدودية حجم إنتاجها، من السوق قليلة.

12- لأن عملية التطوير والتوسع تحتاج لمبالغ كبيرة في العادة، فإن قدرة المشروعات الصغيرة على النمو محدودة.

2.2 المساهمات الإيجابية للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد:

تناولت دراسات عدة: مثل دراسة البدري (2006) وماجد (2005) وغيرها من الدراسات، جوانب كثيرة من المساهمات الإيجابية للمشروع الصغير في الحياة الاقتصادية للبلد، وكل دراسة من هذه الدراسات ركزت على جوانب تعتقد أنها الأهم لهذه المساهمة. لذلك هذه الدراسة تسرد النقاط التالية، كأهم مشاركات المشروعات الصغيرة في الاقتصاد:

خلق فرص عمل:

يعتقد الباحثان أن امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة هما من أهم ما تقدمه المشروعات الصغيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد المحلي. بساطة الفكرة وصغر حجم رأس المال يساعدان المشروع الصغير على مباشرة أعماله بسهولة ويسر، ويعد هذا بدوره عاملا مساعدا على خلق فرص عمل أمام الباحثين عنها، خاصة غير الماهرين. ولا يخفى على كثيرين ما لتوفير فرصة عمل لفرد ما من مردود مادي ومعنوي عليه، فبالإضافة إلى توفير مصدر رزق له ولأسرته فإنه يساعد على

استقراره النفسي لشعوره بأهمية العمل الذي ينجزه للمجتمع. هذا بدوره يقلل من مخاطر على مستوى المجتمع ككل، ومنها الجريمة بشكل عام وجريمة تعاطي المخدرات بصورة خاصة والتي في العادة ما يرتبط تعاطيها بعدم عمل المتعاطي.

2.2.2 استغلال الموارد المحلية:

يجادل أبوالب وآخرون (2004) أن من بين ما تتميز به المشروعات الصغيرة، خاصة في الدول الفقيرة، هو مقدرتها على استغلال الموارد المحلية. ويضيف الباحثان أن هذا الوضع يساعد هذه المشاريع على تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تقديم السلعة (بضاعة كانت أو خدمة) بسعر منخفض نسبياً.

3.2.2 الانتشار الجغرافي

يجادل فتحى (2005) أنه على عكس المشاريع الكبيرة، التي في الغالب ما تُركّز نشاطاتها في المدن الكبيرة والمناطق الصناعية، تنتشر المشروعات الصغيرة في مناطق كثيرة متفرقة في البلد الواحد. ويضيف الباحثان أن خلق فرص عمل من خلال هذا الانتشار يُمكن هذه المشروعات من لعب دورا مهما في تنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تساعد المشروعات الصغيرة على: تخفيف حالة الفقر في المناطق النائية خاصة في الدول النامية، الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة، توزيع الصناعة بين مناطق المجتمع المختلفة والحث على الابتعاد على الإنفاق الترفي وبالتالي تعزيز حالة الوعي الادخاري الذي يؤدي بالنهاية إلى زيادة قيمة الأموال المخصصة للاستثمار.

4.2.2 المحافظة على الأنشطة الأسرية والصناعات التقليدية:

تلعب المشروعات الصغيرة دورا مهما في المحافظة على الصناعات التقليدية. هذه الصناعات، والتي قد تكون مُكلفة وذات مردود محدود، هي وسيلة من وسائل المحافظة على هوية البلد، وفي الغالب ما تترك المشروعات الكبيرة حوض غمار هذه الصناعات للمشروعات الأصغر حجما. ويرى الباحثان أن أحد أهم أسباب هذا التجنب من قبل المشروعات الكبيرة هو ضعف الطلب على مثل هذه الصناعات، بالإضافة إلى أن هذه الصناعات عادة ما تكون حكرًا على عدد محدود من الأفراد أو الأسر، وهم بالتالي لا يرغبون في انتشارها على نطاق واسع. لذلك تأتي المشروعات الصغيرة لتكون الرائد في تعبئة مدخرات الأسر متوسطة الدخل والذين لا يجذبون التعامل مع المصارف ويفضلون استثمار أموالهم بأنفسهم في صناعات توارثوها أباؤهم عن جد.

5.2.2 التكامل مع المشروعات الكبيرة

لا شك أن المشروعات الصغيرة تقدم مساعدات جلييلة للمشروعات الأكبر حجماً، وذلك من خلال دعمها بالخدمات التدميمية المهمة اللازمة لنشاط وبقاء هذه المشروعات (عبدالسلام، 1993). تعاقد المشروعات الكبيرة مع المشروعات الأصغر حجماً لتزويدها مثلاً بمدخلات إنتاج من مواد تامة الصنع أو نصف مصنعة بأسعار تنافسية يساعد المشروعات الكبيرة على خفض تكاليف الإنتاج؛ ما يسهم في تعزيز موقفها التنافسي في الأسواق الخارجية. ويضيف الباحثان أن هذه التغذية من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمشروعات الكبيرة ليس فقط فيما يتعلق بالمواد، بل يتعداه إلى تزويدها بالأيدي العاملة التي تدرت بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لفترة من الزمن تحولت خلالها من عمالة غير ماهرة أو نصف ماهرة إلى عمالة ماهرة. وحيث أن رأس المال البشري المتسلح بالخبرة في مجال الصناعة غالباً ما يطلب مستويات عالية من المرتبات والمكافآت وما في حكمها، كما يجادل (Sufrani 2011)، فإنه ينتقل من العمل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تلك الأكبر حجماً القادرة على التعاقد معه بمقابل أعلى مما كان يحصل عليه من المشروعات الصغيرة. مشاكل المشروعات الصغيرة:

المشاكل التمويلية والفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة:

تواجه المشروعات الصغيرة مشاكل وصعوبات تحول دون لعبها الدور المأمول منها في تحريك عجلة الاقتصاد، ومن أهم هذه المشاكل:

1.1.3.2 ضعف في تمويل المصارف للمشروعات الصغيرة:

انتهت عدة دراسات: كدراسة غميقة (2015)، ماجد (2005)، ودراسة Pissarides (1999)، إلى أن المشروعات الصغيرة تعاني من ضعف التمويل من قبل المؤسسات التمويلية. ويرى الباحثان أن هذا ربما يرجع إلى حجم المخاطر التي تصاحب عمليات وأنشطة المشروعات الصغيرة. المؤسسات المانحة، وخصوصاً المصارف، تفضل التعامل مع الشركات الكبيرة الراسخة في الصناعة؛ ومن أهم أسباب هذا التفضيل قد يكون صغر حجم مخاطر عدم السداد التي تتسم بها المشروعات الكبيرة.

2.1.3.2 نقص المعلومات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة:

تجادل دراسة مفتاح (2008) أن المشروعات الصغيرة في معظمها لا تستفيد من إمكانيات مراكز المعلومات. هذه المراكز توفر بيانات ومعلومات يُستفاد منها عند الاستثمار أو التمويل. والسبب في

ذلك كما ترى الدراسة، هو الجهل بجدوى مثل هكذا معلومات. أيضا تجادل الدراسة أن المشروعات الصغيرة غير متحمسة للمشاركة في أنشطة غرف التجارة والصناعة والحرف وأيضا الجمعيات الأهلية المختلفة. ويوافق الباحثان الدراسة فيما توصلت إليه، ويضيفان أن كل هذا يقلل بشكل أو بآخر من فرص التعرف بشكل أكثر عمقا على سوق المشروعات الصغيرة في ليبيا، ما يجعل الصورة غير كاملة الوضوح فيما يتعلق بسلوك مثل هذه المشروعات في السوق الليبي.

3.1.3.2 قصور في دراسات الجدوى المقدمة من المشروعات الصغيرة:

ما من دراسة تطرقت بشكل معمق لمشاكل المشروعات الصغيرة إلا وانتهت إلى افتقار هذه المشروعات إلى دراسات جدوى اقتصادية معدة على أسس علمية (أنظر التواتي وآخرون، 2003). هذا الوضع ربما يعكس ضعف التحصيل العلمي للمشتغلين بهذه المشروعات، وقد يعكس أيضا عدم استعانة المشروعات الصغيرة ببيوت الخبرة القادرة على تزويد ملاك المشروع بدراسات جدوى يمكن الوثوق فيها. ويرى الباحثان أن هذا يُضَيِّع على تلك المشروعات فرصة الحصول على تسهيلات أو قروض من المؤسسات التمويلية لصالح المشروعات الأكبر حجما.

4.1.3.2 نقص التمويل الذاتي (الداخلي) لدى المشروعات الصغيرة:

يرى الباحثان أن المشروع الصغير يعتمد كل منهما على المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو عائلته، وبالتالي تعاني هذه المشروعات من محدودية التمويل الذاتي، وذلك لانخفاض قدرتها على الادخار. هذا الوضع قد يكون تفسيراً منطقياً لنتيجة غميقة (2015) المتعلقة بعجز كثير من المشروعات الصغيرة في ليبيا عن تقديم الضمانات الكافية للجهات التمويلية لقاء الحصول على قرض يساعدها على تسيير نشاطها.

5.1.3.2 نقص العمالة الفنية الماهرة لدى المشروعات الصغيرة:

يجادل (Sufrani 2011) أن العمالة المتسلحة بالخبرة والمعرفة في العادة ما تكون في وضع قوي لطلب مستويات عالية من الدخل. هذا ربما يكون سببا لافتقار المشروعات الصغيرة لهذا الصنف من الموارد البشرية، لأنها في الغالب غير قادرة على الدفع بسخاء كما هو الحال في المشروعات الكبيرة التي تحتكم على عائد مستقر من خلاله تدفع أموالا مجزية للعاملين بها، خاصة من هم في الإدارة التنفيذية Executive Managers.

6.1.3.2 نقص مواد خام وقطع غيار لازمة لتشغيل المشروعات الصغيرة: يجادل كل من عبدالرزاق (1998) ومفتاح (2008) أن المشروعات الصغيرة تعاني من مشكلة نقص المواد الخام. بسبب ضعف موقفها التمويلي، كما ذكر أنفا، يرى الباحثان أن المشروعات الصغيرة ربما تجد صعوبة في توفير موادها الخام وكذلك قطع غيار الآلات. هذا الوضع يؤثر في استكمال هذه المشروعات لمساهمتها الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. ومن جهة أخرى، الصورة تعكس عدم اكتراث أجهزة الدولة بتذليل الصعاب أمام المشروعات الصغيرة من أجل لعب الدور المأمول منها في الاقتصاد المحلي.

7.1.3.2 عدم وجود أماكن لتوطين المشروعات الصغيرة:

مظهر آخر من مظاهر إهمال الدولة في ليبيا متابعة المشروعات الصغيرة هو عدم وجود أماكن لتوطين مثل هكذا مشروعات. هذا- إلى حد كبير- يعكس عدم إدراك الجهات المنتفذة في البلد لأهمية مساهمة المشروعات الصغيرة في الاقتصاد المحلي.

3 الدراسة الميدانية:

1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في أصحاب المشروعات الصغيرة في ليبيا، ولكبر حجم المجتمع وزعت استمارات استبيان، بعد عرضها على عدد من المحكمين للتأكد من صلاحية الاستمارة للغرض الذي أعدت من أجله، على عينة حجمها 120 من أصحاب المشروعات الصغيرة الواقعة بمدن: مصراتة، زليتن، طرابلس، الزاوية، غريان، وكانت الصالحة للتحليل من هذه الاستمارات 114 استمارة. واقتصر الدراسة على المدن المشار إليها يعود لسببين رئيسين: الأول، المشروعات الصغيرة بهذه المدن تقع، إلى حد كبير، تحت الظروف نفسها التي تحيط بمثيلاتها في باقي المدن الليبية. والثاني، فروع المصارف التي تتعامل معها هذه المشروعات بهذه المدن تعيش، إلى حد كبير، الظروف نفسها التي تعيشها فروع المصارف التي تتعامل معها المشروعات الصغيرة في باقي مدن ليبيا.

2.3 تحليل البيانات وتفسير النتائج:

1.2.3 تحليل البيانات العامة عن المشاركين:

في هذه الجزء من الدراسة تم تحليل الخصائص العامة للعينة المختارة وهي نوع المصرف الذي يتم التعامل معه، نوع الجنس، المستوى التعليمي، العمر، ومدة الخدمة.

1.1.2.3 نوع المصرف المقترض منه:

من خلال جدول 1، والذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب نوعية المصرف المتعامل معه، يلاحظ أن غالبية العينة وهم بنسبة 89% تقريبا يقتضون من مصارف تجارية، أما النسبة الباقية فهي للمشروعات التي تتعامل مع مصارف متخصصة. هذه النتيجة قد تُفسر على أساس أن هناك ندرة في مؤسسات التمويل طويل الأجل، أو لربما يكون السبب، كما ذكر بوفرنه (2006)، ضعف دور سوق الأوراق المالية الثانوي المنظم (البورصة) في ليبيا، ما جعل المشروعات الصغيرة تتعامل أكثر في القروض قصيرة الأجل، حيث تعد المصارف التجارية هي الرائد في تقديم مثل هذا النوع من القروض.

جدول 1 توزيع المشاركين في الدراسة حسب نوع المصرف المقترض منه

نوع المصرف المقترض منه	العدد	النسبة
مصرف تجاري	101	88.6 %
مصرف متخصص	13	11.4 %
المجموع	114	100 %

2.1.2.3 الجنس

من جدول 2، الذي يمثل توزيع المشاركين في الدراسة حسب الجنس، يلاحظ أن مجلّ أفراد العينة هم من الذكور. هذه النتيجة توافق نتيجة لدراسة مفتاح (2008) التي أظهرت أن مساهمة الذكور أكبر من مساهمة الإناث في ملكية وإدارة المشروعات الصغيرة. ويرى الباحثان إن أحد تفسيرات هذه الظاهرة "ربما يكون أن المجتمع الليبي لا يزال غير متقبل فكرة تواجد المرأة مالكة أو مديرة أو الاثنتين معا

لمشروع خاص. وقد يفسر ذلك أيضا على أساس أن الرجال هم الأكثر تقدما للأفكار في المجتمع الليبي من النساء، وبالتالي أخذ زمام المبادرة في تكوين وتسيير المشروعات الصغيرة.

جدول 2 توزيع المشاركين في الدراسة حسب نوع الجنس

النسبة	العدد	الجنس
% 97.4	111	ذكور
%2.6	03	إناث
%100	114	المجموع

3.1.2.3 المستوى التعليمي

من جدول 3، والذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، يلاحظ أن ما نسبته 83% تقريبا من المشاركين في الدراسة يحملون مؤهلات تعليم عالي؛ ما يجعلهم قادرين على فهم وإجابة الأسئلة التي تحويها صحيفة الاستبيان، وهذا يزيد من مستوى الثقة في الإجابات المقدمة. ويربط نتائج جدول 2 مع مثيلاتها في جدول 3 يمكن المجادلة بأن المتعلمين من الذكور هم الأقدر على تقديم الأفكار الخاصة بالأنشطة الاقتصادية مقارنة بغير المتعلمين.

جدول 3 توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية

النسبة	العدد	المستوى التعليمي
% 7.9	09	دون الثانوية
%9.7	11	ثانوي أو ما يعادلها
%62.3	71	شهادة جامعية أولى أو ما يعادلها
%20.1	23	ماجستير أو دكتوراه
%100	114	المجموع

4.1.2.3 العمر

يوضح جدول 4 توزيع المشاركين في الدراسة حسب أعمارهم، ويمكن ملاحظة أن ما يزيد عن 92% من المشاركين تزيد أعمارهم عن 30 سنة. وهذه المرحلة العمرية لها من الاستقرار النفسي والعاطفي ما يجعلها قادرة على قيادة الأنشطة الاقتصادية، خاصة إنها تأتي بعد مرحلة تعليم عالي تكتسب خلاله صنوف من المعرفة تساعد على تحمّل مسؤولية تنفيذ الأفكار على أرض الواقع ومن ثم المضي قُدماً بها إلى الاستمرار والتطوّر.

جدول 4 توزيع المشاركين في الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	09	7.9%
من 30 سنة فأكثر	105	92.1%
المجموع	114	100%

5.1.2.3 مدة الخدمة

يوضح جدول 5 توزيع المشاركين في الدراسة حسب خبرتهم في العمل بالمجال المشروعات الصغيرة ، حيث تضح إن أكثر من 90% من المشاركين تصل خبرتهم بمجال المشروعات الصغيرة إلى خمس سنوات أو تزيد عن ذلك، وهي تعد فترة كافية لإلمامهم بأنشطة المشروعات الصغيرة، وهذا يعزز الثقة في إجاباتهم على أسئلة الاستبيان.

جدول 5 توزيع المشاركين في الدراسة حسب مدة الخدمة

مدة الخدمة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	08	7%
من 5 سنوات فأكثر	106	93%
المجموع	114	100%

2.2.3 تحليل البيانات العامة عن خصائص المشروعات الصغيرة

1.2.2.3 نوع النشاط

من جدول 6، والذي يمثل نوع النشاط الذي يمارسه المشروع، يلاحظ أن النشاط الخدمي هو الأكثر تمثيلاً في العينة بنسبة فاقت الـ 70% من مجموع مشاريع العينة، والنسبة الباقية كانت بين النشاطين التجاري والصناعي بنسب 21%، 8% على التوالي.

جدول 6 توزيع المشاركين في الدراسة حسب نوع النشاط

النسبة	العدد	النشاط
71%	81	خدمي
21%	24	تجاري
8%	09	صناعي
100%	114	المجموع

هذه النتيجة قد تُفسّر على أساس أن هناك نقص في التمويل تواجهه المشروعات الصغيرة في البيئة الليبية، حيث إن المشروع الخدمي في العادة لا يتطلب أموالاً بالحجم الذي يحتاجه المشروع الصناعي أو التجاري.

2.2.2.3 الربحية المحققة

من جدول 7 يلاحظ أن أكثر من 89% من المشاركين في الدراسة يرون أن مشاريعهم تتميز بدرجة ربحية عالية أو مقبولة، بينما أقل من 11% منهم يرون أن مشاريعهم لا تحقق هذا المستوى من الربحية. وهذه النتيجة تعد منطقية من وجهة نظر نظرية المحفظة، إذ أن المشروعات الصغيرة تحقق في العادة أرباحاً عالية وفي الوقت نفسه تكون هذه الأرباح في ظل درجات عالية من المخاطرة (هندي، 1996).

جدول 7 ملخص إجابات المشاركين في الدراسة عن الأسئلة المتعلقة بخصائص المشروعات الصغيرة من حيث الربحية

درجة الربحية	العدد	النسبة
عالية أو مقبولة	102	89.5%
منخفضة	12	10.5%
المجموع	114	100%

3.2.2.3 المخاطر المتعرض لها

من جدول 8 يلاحظ أن أقل من 12% فقط من المشاركين في الدراسة يرون أن مشاريعهم تتعرض لدرجات مخاطرة مقبولة أو منخفضة. هذه النتيجة تؤيد تفسير نتائج جدول 6. هذا الأمر متعارف عليه في عالم الاستثمار، وهو أن الأرباح المرتفعة في الغالب ما تحيط بها مخاطر مرتفعة (هندي، 1996).

جدول 8 ملخص إجابات المشاركين في الدراسة عن الأسئلة الخاصة بخصائص المشروعات الصغيرة من حيث المخاطر

درجة المخاطرة	العدد	النسبة
عالية	101	88.6%
مقبول أو منخفضة	13	11.4%
المجموع	114	100%

3.2.3 التحليل الاستدلالي

1.3.2.3 تجنب المصارف التجارية والمتخصصة تمويل المشروعات الصغيرة

يبين جدول 9 آراء المشاركين في الدراسة حول تجنب المصارف التجارية والمتخصصة تمويل المشروعات الصغيرة، حيث يلاحظ أن أكثر من 97% من المشاركين في الدراسة يرون بأن المصارف تتجنب تمويل المشروعات الصغيرة، وأقل من 3% منهم فقط لا يرون هذا التجنب. (Jayaratne and Wolken (1999 هما أيضا توصلا للنتيجة نفسها، حيث أقرت دراستهما بأن المصارف، وخاصة الكبيرة منها، لا تهتم بالمشروعات الصغيرة مثل اهتمامها بالمشروعات الكبيرة، التي توصف بقوة وضعيتها الائتمانية؛ وذلك لقدرتها على تحقيق أرباح بشكل مستقر.

جدول 9 ملخص إجابات المشاركين في الدراسة عن تجنب المصارف تمويل المشروعات الصغيرة

النسبة	العدد	تجنب المصارف التجارية والمتخصصة تمويل المشروعات الصغيرة
97.4%	111	يوجد تجنب
2.6%	03	لا يوجد تجنب
100%	114	المجموع

المؤلفان استنتجا أيضا أن المصارف الصغيرة تهتم بتمويل المشروعات الصغيرة؛ لأنها غير قادرة-بحكم صغر حجم موجوداتها- على التعامل مع المشروعات كبيرة الحجم، وكلما كبر حجم أصول هذه المصارف زاد اهتمامها بالمشروعات الكبيرة وقل تركيزها على المشروعات الصغيرة. هذا السلوك من المصارف الصغيرة قد يُفسر على أساس ارتفاع تكلفة إقراض المشروعات الصغيرة؛ بسبب تعرضها لمخاطر أكبر مما تواجه المشروعات الكبيرة. ومن المعلوم أن من أهم أسباب ارتفاع مخاطر المشروعات الصغيرة هو تذبذب مبيعاتها الذي يقود إلى تذبذب أرباحها (هندي، 1996)، وهذا بدوره يزيد من احتمال عدم قدرة هذه المشروعات على الوفاء بالتزاماتها، أو عدم قدرتها على السداد في مواعيد الاستحقاق.

جدول 10 نتائج اختبار ألفا كرونباخ

قيمة معامل ألفا	المحور
0.816	المساهمات الإيجابية للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد المحلي
0.833	المشاكل التمويلية والفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة
0.851	الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة عند طلب قرض من مصرف

من جدول 10 يتضح أن هناك ارتباطا قويا بين إجابات مفردات العينة على المحاور أعلاه (قيمة معامل ألفا أكبر من 0.60) وهذا أيضا يزيد الثقة في النتائج المتحصل عليها.

2.3.2.3 المساهمات الإيجابية للمشروعات الصغيرة و في الاقتصاد المحلي

من جدول 11 يتبين أن قيمة إحصائي الاختبار له دلالة معنوية تقود إلى رفض الفرضية الصفرية الأولى H01 التي مفادها: لا تساهم المشروعات الصغيرة العاملة في بيئة الأعمال في ليبيا مساهمة إيجابية في الاقتصاد المحلي. هذا يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة الأولى H11 التي مفادها: تساهم المشروعات الصغيرة العاملة في بيئة الأعمال في ليبيا مساهمة إيجابية في الاقتصاد المحلي.

جدول 11 نتائج اختبار t حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بالمساهمات الإيجابية للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد المحلي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
المساهمات الإيجابية للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد المحلي	3.87	0.213	12.087	0.000

يجادل أبو الرب وآخرون (2004)، وغيرهم من المهتمين بسلوك المشروعات الصغيرة، أن هذه المشروعات لا تقل أهمية عن مثيلاتها الأكبر حجما، فهي بمثابة حجر الأساس لاقتصادات الدول المتقدمة وكذلك الآخذة في النمو على حدا سواء. جدول 12، الذي يمثل وجهات نظر المشاركين في الدراسة حول المساهمات الإيجابية للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد المحلي، يؤكد هذه المجادلة، حيث يلاحظ أن جميع المشاركين في الدراسة يرون بأن المشروعات الصغيرة تحلق فرص عمل للباحثين عن عمل، وجميعهم يرون بأن هذه المشروعات تستخدم موارد محلية. وأكد أكثر من 99% من المشاركين

أن المشروعات الصغيرة توزع الصناعة وتحقق التنمية من خلال انتشارها الجغرافي. وأكد أكثر من 97% منهم أن المشروعات الصغيرة تحافظ على القيم الاجتماعية والتقاليد الثقافية من خلال المحافظة على الأنشطة الأسرية وعلى الصناعات التقليدية. أكثر من 98% من المشاركين يرون في هذه المشروعات أنها تحقق العدالة في توزيع التنمية؛ من خلال تكاملها مع المشروعات الكبيرة وأن مخرجاتها في العادة ما تكون مدخلات للمشروعات الكبيرة. نتائج الجدول في مجملها تشير إلى إدراك أصحاب وملاك المشروعات الصغيرة لأهمية مشاريعهم للاقتصاد المحلي.

جدول 12 ملخص إجابات المشاركين في الدراسة عن الأسئلة الخاصة بالمساهمات الإيجابية للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد المحلي

م ب		م		محايد		غ م		غ م ب		البيان
%	N	%	N	%	N	%	N	%	N	
13.2	15	86.8	99	0	0	0	0	0	0	المشروعات الصغيرة تساعد على: خلق فرص عمل
14	16	86	98	0	0	0	0	0	0	استغلال الموارد المحلية
15.8	18	83.3	95	0.9	1	0	0	0	0	ج- توزيع الصناعة وتحقيق التنمية من خلال انتشارها الجغرافي
14.9	17	82.5	94	2.6	3	0	0	0	0	د- المحافظة على القيم الاجتماعية والتقاليد الثقافية من خلال المحافظة على الأنشطة الأسرية وعلى الصناعات التقليدية
14	16	84.2	96	1.8	2	0	0	0	0	هـ- توزيع الصناعة وتحقيق التنمية من خلال تكاملها مع المشروعات الكبيرة

3.3.2.3 المشاكل التمويلية والفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة

من جدول 13 يتبين أن قيمة إحصائي الاختبار له دلالة معنوية تقود إلى رفض الفرضية الصفرية الثانية H02 التي مفادها: لا توجد مشاكل وصعوبات تواجه المشروعات الصغيرة العاملة في بيئة الأعمال في ليبيا. هذا يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة الثانية H12 التي مفادها: توجد مشاكل وصعوبات تواجه المشروعات الصغيرة العاملة في بيئة الأعمال في ليبيا.

جدول 13 نتائج اختبار t حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بمشاكل تمويلية وفنية تواجه المشروعات الصغيرة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
مشاكل تمويلية وفنية تواجه المشروعات الصغيرة	3.76	0.251	8.113	0.000

جدول 14، الذي يمثل المشاكل التمويلية والفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة، يبين أن أكثر من 97% من المشاركين يقرون بضعف تمويل المصارف للمشروعات الصغيرة، وهو ما يوافق نتيجة لـ (Pissarides 1999). السبب في ذلك قد يعود، كما ذكر آنفاً، لكبر حجم المخاطر التي في العادة تصاحب إقراض المشروعات الصغيرة.

جدول 14 ملخص إجابات المشاركين في الدراسة عن الأسئلة الخاصة بالمشاكل التمويلية والفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة

م ب		م		محايد		م غ		م غ ب		البيان
N	%	N	N	%	N	%	N	%	N	
42.9	49	54.4	62	0.9	1	1.8	2	0	0	تواجه المشروعات الصغيرة: ضعف في تمويل المصارف للمشروعات الصغيرة
41	47	56.4	64	0	0	2.6	3	0	0	نقص معلومات عن سوق المشروعات الصغيرة
35	40	62.3	71	0.9	1	0.9	3	0.9	2	ج- قصور في دراسات الجدوى المقدمة من المشروعات الصغيرة
31.5	17	53.7	29	9.3	5	3.7	2	1.9	1	د- نقص التمويل الذاتي أو الداخلي لدى المشروعات الصغيرة
28.9	33	69.3	79	0.9	1	0.9	1	0	0	هـ- نقص العمالة الفنية الماهرة لدى المشروعات الصغيرة
27.2	29	72.8	83	0	0	0	0	0	0	و- نقص مواد خام وقطع غيار لازمة لتشغيل المشروعات الصغيرة
14.9	17	79.8	91	0.9	1	2.6	3	1.8	2	ز- عدم وجود أماكن لتوطين المشروعات الصغيرة

ما يزيد عن 97% من المشاركين في الدراسة يقرون بوجود نقص في المعلومات عن سوق المشروعات الصغيرة. هذه النتيجة تأتي موافقة لنتيجة عبدالرزاق (1998)، وقد يكون السبب في ذلك تقاعس بعض الجهات الرسمية، مثل الهيئة القومية للمعلومات والتوثيق، غرفة التجارة والصناعة، عن دورها في

إمداد المستفيدين بما يلزم عن حجم ونشاط المشروعات الصغيرة. كما يرى جُلّ المشاركين، وهم بنسبة تفوق الـ 97%، أن من بين تلك الأسباب أيضا وجود قصور في دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة من المشروعات الصغيرة، وهي نتيجة موافقة لنتيجة ماجد (2005). ويربط هذه النتيجة بنتائج جدول 3، يمكن استنتاج أن اغلب المشاركين في الدراسة، والذين هم من حملة المؤهلات الجامعية، لم يتلقوا خلال دراستهم كيفية إعداد دراسات جدوى اقتصادية. أكثر من 85% من المشاركين في الدراسة يشيرون إلى وجود علة في التمويل الذاتي أو الداخلي لدى هذه المشاريع، وعجزه عن الإيفاء بمتطلبات النمو. هذه النتيجة جاءت موافقة لنتيجة لـ (Jayaratne and Wolken 1999)، ونتيجة أخرى لدراسة التواتي وآخرين (2003)، ويمكن الدفع بعدم قدرة المشروعات الصغيرة للضمانات التي تطلبها مؤسسات الإقراض لتكون أحد تفسيرات هذه النتيجة.

بنسبة تخطت الـ 98%، يعترف غالبية المشاركين بوجود نقص في العمالة الماهرة والفنية لدى المشروعات الصغيرة. النتيجة جاءت موافقة لدراسة (Pissarides 1999). وكما ذُكر أنفا، يمكن المجادلة بأن الحكومات المتعاقبة في البلاد لم تهتم كما يلزم بالمشروعات الصغيرة؛ وربما يكون السبب في ذلك أن تلك الحكومات لم تدرك الدور المهم لمثل هذا النوع من المشروعات الذي تلعبه في الاقتصاد. توافقا مع مفتاح (2008)، كل المشاركين في الدراسة يعترفون بوجود نقص في المواد الخام وقطع الغيار اللازمة لتشغيل مشاريعهم. هذه النتيجة قد تؤكد التفسير السابق المتعلق بنقص العمالة الماهرة، على أساس أن الدولة لم تول اهتماما بـ أو لم تدرك أهمية- المشروعات الصغيرة للاقتصاد. حوالي 95% من أفراد العينة يرون أن من بين المشاكل التي تواجهها المشروعات الصغيرة في البيئة الليبية هو عدم وجود أماكن لتوطين المشروعات الصغيرة. النتيجة جاءت تعزيزا لنتيجة أخرى لغميقة (2015)، الذي انتهى إلى أن أجهزة الدولة في ليبيا لا تعد برامج وخطط لحلحلة المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة. النتيجة ربما تُقوي من تفسير النتيجتين السابقتين المتعلقةتين بنقص العمالة الماهرة ونقص المواد الخام اللازمة لعمليات المشروعات الصغيرة، من حيث عدم إدراك الجهات التنفيذية، التي يفترض أن تهتم بمثل هذا النوع من المشاريع مثل: وزارة الاقتصاد ووزارة التخطيط، للدور المهم الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في بيئة الأعمال: كتوفير فرص عمل، استغلال الموارد المحلية، وتوفير العملة الأجنبية وغيرها مما يجعل هذا النوع من المشاريع حجر الأساس لكل اقتصاد متطور أو آخذ في النمو.

4.3.2.3 صعوبات تواجه المشروعات الصغيرة عند طلب قرض من مصرف

من جدول 15 يتبين أن قيمة إحصائي الاختبار له دلالة معنوية تعزز رفض الفرضية الصفرية الثانية H02 وتعزز قبول الفرضية البديلة الثانية H12.

جدول 15

نتائج اختبار t حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة

صعوبات تواجه المشروعات الصغيرة عند طلب قرض من مصرف

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
صعوبات تواجه المشروعات الصغيرة عند طلب قروض المصارف	3.65	0.272	9.472	0.000

من جدول 16، والذي يمثل المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة عند طلب قرض من مصرف، يمكن ملاحظة أن الروتين وطول الإجراءات في سبيل الحصول على التمويل اللازم يعد من أهم العراقيل التي تواجه المشروعات الصغيرة عند طلب القرض من المصرف وهذا ما يراه غالبية المشاركين في الدراسة، وهم بنسبة فاقت الـ 96%.

جدول 16 ملخص إجابات المشاركين في الدراسة عن الأسئلة الخاصة بالصعوبات التي تواجه

المشروعات الصغيرة عند طلب قرض من مصرف

البيان	م ب		م		محايد		م غ		م ب غ	
	%	N	%	N	%	N	%	N	%	N

41.3	47	55.2	63	0.9	1	2.6	3	0	0	من الصعوبات التي تواجه مشروعك عند طلب قرض من مصرف: أ- الروتين وتعقد الإجراءات
32.4	37	65.8	75	0	0	1.8	2	0	0	ب- مبلغ القرض لا يفي باحتياجات المشروع
36	41	60.5	69	0.9	1	2.6	3	0	0	ج- قصر فترة السماح
36.8	40	59.7	68	2.6	3	0.9	1	0	0	د- مدة القرض غير كافية لسداده
26.3	30	67.5	77	1.8	2	3.5	4	0.9	1	هـ- صعوبة توفير الضمان الكافي
25.3	29	72	82	0.9	1	1.8	2	0	0	و- الشعور بالذنب لمخالفة تعاليم الدين
21	24	77.2	88	0	0	1.8	2	0	0	ز- صعوبة طلب مبالغ مكملة للقرض

ما يزيد عن 98% من المشاركين يرون أن مدة القرض غير كافية لكي يفي المشروع الصغير بالتزاماته تجاه الممول. 97% تقريبا من المشاركين يرون أن فترة السماح التي تمنحها الجهات المانحة لقروض المشروعات الصغيرة غير كافية لكي يقف المشروع على قدميه ومن ثم يبدأ في تسديد التزاماته. أكثر من 96% من المشاركين يرون أن من بين المشاكل أيضا عدم كفاية القرض لتغطية احتياجات المشروع الصغير. 94% تقريبا من المستبنيين يجادلون بأن المشروعات الصغيرة تواجه صعوبة في توفير الضمانات الكافية التي تطلبها المصارف من أجل تخفيض درجة المخاطرة عند منح القروض لمثل هذا المشاريع. ما يزيد عن 97% من المشاركين يشيرون إلى أن شعور المقترض بمخالفة الشريعة الإسلامية يعد سببا لا يمكن تجاهله في ضعف العلاقة الائتمانية بين المشروع الصغير والجهة المانحة للقرض. أكثر من 98% من المشاركين يرون بأن مطالبة المقرض بمبالغ مكملة للقرض يعد عقبة أمام نشوء علاقة ائتمانية جيدة بين المشروع الصغير وبين المقرض.

النتائج والتوصيات:

1.4 النتائج:

بناء على التحليل السابق يمكن إبراز النتائج الآتية:

يوجد تتجنب من قبل المصارف في ليبيا لتمويل المشروعات الصغيرة.

يتمتع أصحاب المشروعات الصغيرة بوعي حول أهمية هذا النوع من المشروعات ودورها المهم في الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال إدراكهم أن هذه المشروعات تساعد على الحد من البطالة من خلال دورها في خلق فرص عمل. استغلال موارد محلية.

تقلب التفاوت بين تركز المنشآت الاقتصادية جغرافيا بمناطق دون أخرى. الحفاظ على الموروث الاجتماعي والثقافي من خلال المحافظة على الأنشطة الأسرية الاقتصادية. توزيع الصناعة وتحقيق التنمية من خلال تكاملها مع المشروعات الكبيرة. تعاني المشروعات الصغيرة من مشاكل تمويلية وفنية أهمها: ضعف اهتمام المصارف الليبية بتمويل المشروعات الصغيرة. نقص المعلومات عن سوق المشروعات الصغيرة.

ج- قصور في دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة من المشروعات الصغيرة. د- سوء الإدارة لدى القائمين على إدارة المشروعات الصغيرة. نقص التمويل الذاتي أو الداخلي لدى المشروعات الصغيرة. نقص العمالة الماهرة والفنية لدى المشروعات الصغيرة. نقص المواد الخام وقطع الغيار اللازمة لتشغيل المشروعات الصغيرة. عدم وجود أماكن لتوطين المشروعات الصغيرة.

هناك مجموعة من الصعوبات تعترض المشروعات الصغيرة عند طلبها قروض من المصارف الليبية وهي كالآتي:

عدم كفاية مبلغ القرض لاحتياجات المشروع. الروتين وطول الإجراءات اللازمة للحصول على القرض. ج- قصر فترة السماح الممنوحة للمشروع بعد الحصول على القرض. د- عدم كفاية مدة القرض لرد القرض بالكامل. هـ- صعوبة توفير الضمانات الكافية التي يطلبها المصرف. و- شعور إدارة المشروع بمخالفة الشريعة الإسلامية عند حصولها على القرض الربوي.

مطالبة المشروعات الصغيرة المصارف لمبالغ مكتملة للقرض الأصلي لعدم كفايته الغرض الذي آخذ من أجله.

2.4 التوصيات: بناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

إنشاء مؤسسة حكومية تكون مهمتها المساعدة على إنشاء وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة، ويمكن لهذه المؤسسة القيام بالآتي:

ضمان القروض التي تقترضها المشروعات الصغيرة من المؤسسات المالية.

توفير جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة لكي يسهل الرجوع إليها، وخاصة في إجراء البحوث العلمية التي من شأنها المساعدة على إنشاء وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة.

ضمان المعاملة العادلة للمشروعات الصغيرة أسوة بالمشروعات الكبيرة خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل اللازم لتسيير النشاط.

إعداد الخطط التدريبية لرفع كفاءة العاملين والقائمين على إدارة المشروعات الصغيرة؛ لضمان سير هذه المشروعات فيما يخدم الاقتصاد المحلي، ومن ذلك كيفية إعداد دراسات جدوى اقتصادية على أسس علمية.

على المصارف التجارية وباقي المؤسسات التمويلية في البلاد المساعدة على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة بالحجم وفي الوقت المناسبين؛ لضمان بقاء ونمو وانتشار هذا النوع من المشاريع وذلك لأهميته للاقتصاد المحلي.

محااربة البيروقراطية وطول الإجراءات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة خاصة عند طلبها تمويل من المؤسسات المانحة.

المراجع

- أبوالب، نورالدين وآخرون (2004). الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في المنطقة العربية. مجلة العلوم الإدارية، المجلد 31، العدد 2. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- البدرى، عبدالقادر (2006). واقع المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا. ورقة بحثية مقدمة لندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة و في ليبيا. مركز البحوث الاقتصادية، جامعة قاريونس. بنغازي، ليبيا.
- التواتي، أحمد وآخرون (2013). صعوبة تمويل المشروعات الصغرى للشباب من المصارف التجارية الليبية: المعوقات والحلول. مؤتمر تحديات البطالة وأفاق المستقبل. سبها- ليبيا.
- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري (2009). المشروعات الصغيرة و المتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري. Retrieved 07.12.2015 from: <http://www.google.com.ly/url?url=http://www.idbe-egypt.com/doc/sme>.
- بوفرنه، فاخر (2006). محددات الهيكل التمويلي في الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم. ورقة عمل غير منشورة.
- عبد السلام، صفوت (1993). اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عبدالرزاق، مكحول (1998). قطاع الأعمال الصغيرة في شمال فلسطين: الخصائص والحاجات. مركز البستان للبحوث والإنماء في رام الله، فلسطين.
- غميقة، مفتاح (2015). المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. رسالة ماجستير غير منشورة. الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.
- فتحى، السيد (2005). الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة.
- ماجد، طاهر (2005). واقع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص: الاستجابة والتوقعات. مجلة دراسات يمنية، العدد 97.
- مفتاح، أميرة (2008). معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة. دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمية والصناعية بشعبية بنغازي. رسالة ماجستير غير منشورة. أكاديمية الدراسات العليا. بنغازي، ليبيا.

- هندي، منير (1996). الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر. منشأة المعارف، الإسكندرية.
- Jayaratne, J., and Wolken, J.(1999). [How Important are Small Banks to Small Business Lending?: New Evidence from a Survey of Small Firms.](#) [Journal of Banking & Finance,](#) Elsevier, Vol. 23(2-4), February.
- Jensen, M., and Meckling, W. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial*, 3(4).
- Pissarides, F. (1999). Is Lack of Finance the Main Obstacle to Growth? European Bank for Reconstruction and Development. *Journal of Business Venturing*, N 14.
- Sufrani, M. (2011). Determinants of Managerial Compensation in the Libyan Business Context. An Unpublished PhD Thesis Submitted to the University of Gloucestershire, Cheltenham, the United Kingdom.